مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: رؤية تحليلة للخطة الخمسية العاشرة ومعالم الخطة الخمسية الحادية عشرة
اسم الكاتب: د. حيان أحمد سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4213
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 03:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (3) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (3) 2010

رؤية تحليلية للخطة الخمسية العاشرة ومعالم الخطة الخمسية الحادية عشرة

الدكتور حيان أحمد سلمان*

(تاريخ الإيداع 13 / 4 / 2010. قُبِل للنشر في 22 / 7 / 2010)

□ ملخّص □

انطلقت الخطة الخمسية العاشرة للفترة الزمنية الممتدة من عام2006 ولغاية عام2010، من زيادة مستوى القدرة التنافسية للاقتصاد السوري، من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة، وتراكم الخبرات الوطنية، ورفع مستوى جودة السلع والخدمات المنتجة وطنياً. وركزت الخطة على نقطة محورية تتجسد في الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بالاعتماد على ركيزتين أساسيتين وهما: السوق وانطلاقتها والدولة وتوجهاتها. من هنا كان السؤال المركزي المطروح في بحثنا يدور حول هل حققت هذه الخطة أهدافها حلال السنوات الأربع الماضية الممتدة بين 2006 و2009. للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتحليل المؤشرات الاقتصادية المحققة فعلياً ومقارنتها مع ما هو مخطط، من خلال الدراسة والتحليل توصل الباحث إلى أنّ هناك الكثير من المعوقات التي حالت دون التوصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة، فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي، ولاسيما في قطاعات الإنتاج المادية كالزراعة والصناعة، أمّا في الجانب الاجتماعي فلم يتم إعطاء نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الأهمية الكافية.

الكلمات المفتاحية: الخطة، التخطيط، التنمية المستدامة، اقتصاد السوق الاجتماعي، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة الإجمالية، الكفاءة الاقتصادية، معدل الاستثمار،قطاع الإنتاج المادي، إنتاجية العمل، العناقيد الصناعية، الكفاءة الحدية لرأس المال، الفجوة التسويقية، الاقتصاد القياسي، معدل التغطية.

* مدرس – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (3) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (3) 2010

Analytical View of The 10th Quinquennial Plan and The Feature of The 11th Quinquennial Plan

Dr. Hayyan Ahmad Suleiman*

(Received 13 / 4 / 2010. Accepted 22 / 7 / 2010)

□ ABSTRACT □

The 10th quinquennial plan was launched for the period between 2006 till 2010, to increase the competitive ability of the Syrian Economy, be benefiting of the modern technology and the accumulation of national expertise and increase the quality level of the commodities and services produced nationally. The plan focused on a pivotal idea which is achieving the economic development and social justice, depending on two basics: the market and its launching, and the government The central question was in this research as whether this plan had achieved its objectives in the last four years between 2006- 2010. To answer this question we analyzed the truly achieved economic indices and comparing it with what is being planned, and by the study and the analysis, the researcher concluded that there are many obstacles that prevented from achieving the desired targets, concerning the average of the economic growth, especially in production sectors such as agriculture and industry. But at the social side, the concept of the social market economy the necessary attention.

Key words: plan, planning, continual development, social market economy, Gross domestic product, total added value, economic efficiency, investment rate, material production sector, work productivity, Industrial clusters, marginal efficiency of capital, marketing gap, standard economy, hedging rate

* **Assistant Professor, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لقد ركزت الخطة الخمسية العاشرة على تفعيل عمل كل القطاعات الاقتصادية، وترسيخ أسس التشاركية بين القطاعين العام والخاص، للوصول إلى زيادة حقيقية في الإيرادات،وتعظيم المردودية الاقتصادية، عن طريق ترشيد الإنفاق،والتعامل العقلاني مع الموارد المتاحة، وإعادة هيكلة وإصلاح القطاع العام، وتفعيل عمل القطاع الخاص، وتوجيه الدعم وزيادة الاستثمارات، وتفعيل الإنفاق الاستثماري وتطوير السياسة المالية والنقدية، وكل هذا ضمن إطار منظومة إدارية متطورة من خلال مأسسة العمل، وتقليل الروتين بالاعتماد على إقامة مؤسسات فاعلة تفعلّ الأداء الاجتماعي، والاقتصادي، وتساهم في تحقيق الأهداف المخططة.وبما أننا في العام الأخير من الخطة الخمسية العاشرة،لابدَّ من معرفة ما تحقق وما لم يتحقق، وتحديد أسباب ذلك لنتمكن من تفعيل الإيجابيات ومعالجة السلبيات. وهذا سيساعدنا في تحديد المعالم الأساسية والاستشرافية للخطة الخمسية الحادية عشرة القادمة، لأن الأساس المادي لنجاح أي تخطيط يتجلى في الربط بين الإمكانات المتاحة والغايات والأهداف المرجوة منها، لأن الأساس المادي لنجاح أي خطة يتجلى في الربط المباشر بين هذه الإمكانيات المتاحة والغايات والأهداف المرجوة. وهذا يتوافق مع وجهة نظر شفيركوف،تشيرفيك[1] بأن هدف مراجعة تنفيذ الخطط الاقتصادية لا يقتصر على تثبيت النواقص والعثرات التي تعترض تطبيق الخطة وحسب وإنما يشمل ذلك الهدف أيضا اكتشاف الاحتياطيات الإنتاجية الكامنة وتطوير الإدارة ومعالجة الإختلالات المحتملة للاستفادة منها في الخطط المستقبلية.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث بشكل أساسي في التساؤل التالي: هل حققت الخطة الخمسية العاشرة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؟ من خلال هذا السؤال المحوري يمكن اشتقاق عدد من الأسئلة الفرعية التالية: هل تم التوصل من خلال تنفيذ الخطة إلى تحقيق المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، والتضخم، وعجز الموازنة؟ وهل توصلت إلى تحقيق المؤشرات الاجتماعية،كتحسين المستوى المعيشي، وتخفيض مستوى الفقر، وتخفيض مستوى الأمية..إلخ؟ وما هي الإجراءات الواجب اعتمادها لتأهيل المنشآت الحكومية والخاصة، وفي كل المجالات،وخاصة المجالات الخدمية والإنتاجية، أي في القطاع الاقتصادي والإداري. والعمل لتحسين موقع سورية على قائمة التنافسية العالمية، ومعالجة العجز في الميزان التجاري،وزيادة فعالية التسويق، لتقليل تراكم المنتجات في المستودعات بسبب عدم تسويقها في السوقين الداخلية والخارجية.مع الإشارة إلى أنّ آلية السوق لا تستطيع بمفردها أن تضمن التوازن الاقتصادي [2] .

فرضيات البحث:

انطلق الباحث من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن الخطة الخمسية العاشرة كانت متفائلة أكثر من اللازم.

الفرضية الثانية: إن الخطة الخمسية العاشرة بسنواتها الأربع الماضية لم تحقق أهدافها بسبب: عوامل خارجية موضوعية كالعوامل الطبيعية والضغوط الاقتصادية الخارجية، أكثر من كونها عائدة إلى عوامل داخلية ذاتية كتراجع مستويات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: إن عدم تحقيق الأهداف المخططة كان بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي في كل القطاعات.

الفرضية الرابعة : لا توجد أية علاقة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في معالجته لواقع الاقتصاد السوري في الأعوام الأربعة الماضية،أي للفترة الزمنية من عام 2006 ولغاية 2009، بالاعتماد على المقارنة بين المخطط والمنفذ، وبالتالي الوصول إلى حالة من التعادلية بين الموازين التخطيطية المختلفة مثل: الموازنة العامة للدولة، وميزان الناتج المحلي الإجمالي، وميزان الاستثمار والادخار، وميزان الإيرادات والنفقات،وميزان الصادرات والمستوردات..الخ. وتحديد الإجراءات الواجب اعتمادها لتفعيل عمل كل القطاعات الاقتصادية، وتحليل الإنجازات، والثغرات القطاعية، بالاعتماد على التوصيف والتحليل والاستنتاج. ومن ثمّ تمّ وضع تصور أولي لكيفية إعداد الخطة الخمسية القادمة، بما ينسجم مع مبادئ التخطيط العلمي، مما يساعدنا في الوصول إلى آلية أفضل لتخصيص الموارد وتوجيهها الوجهة المناسبة بشكل عقلاني واقتصادي، وبالتالي اختيار البديل الأفضل على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي، في إطار الموارد المتاحة والسياسة التي تتبناها الدولة، ومعرفة نقاط قوة وضعف كل من السياسات المالية والنقدية والتجارية والعمالية ومرونة سوق العمل..إلخ. وبالتالي نتمكن من ضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات وتوفير الخدمات بشكل أمثل ومعالجة التهرب الضريبي.وخاصة أنّ من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري حالياً هو الانتقال الآمن من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، وخلق مناخ جاذب للاستثمار [3].

يهدف البحث إلى ما يلي:

1- معرفة أوجه النجاح والإخفاق بين الأهداف المخططة والمنفذة خلال السنوات الأربع الماضية من الخطة الخمسية العاشرة من عام 2006 ولغاية 2009.

2- بيان الأسباب الكامنة وراء حالات النجاح والإخفاق، وتقديم الاقتراحات المناسبة الهادفة إلى تفعيل الإيجابيات وتجاوز السلبيات.

3- تحديد الإجراءات المعتمدة لتفعيل النشاط الاقتصادي في عام2010، باعتباره العام الأخير من الخطة الخمسية العاشرة، للوصول أو الاقتراب بأكبر درجة ممكنة من الأهداف المخطط لها.

4- دراسة العلاقة الترابطية بين الإجراءات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية (صحة، تعليم، مستوى الفقر..إلخ).

5- تحديد معالم الخطة الخمسية الحادية عشرة وشروط نجاحها.

منهجية البحث:

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والإستنتاجي، ضمن إطار رؤيةٍ وطنيةٍ شاملةٍ، معتمدة على آلية للتفكير الإستراتيجي، الذي يسبق عادة مرحلة التخطيط الاستراتيجي، وهذه تحتاج إلى جهد مكثف من التحليل والتركيب، واستخدام أكثر من منهج، لأنه يعتمد على تفاعل وتداخل أكثر من رأي واحتمال وبديل، ويكون هذا على مستوى الاقتصاد الكلي، أي على مستوى الوطن، والجزئي أي على مستوى القطاعات الاقتصادية. وقد تمّ الاعتماد

على المتابعات الميدانية لبعض القطاعات وتحليل الدوريات والتقارير العلمية، ومحاضر الاجتماعات والوثائق الحكومية والخاصة والقطاعية الصادرة عن جهات رسمية، مع زيارات ميدانية إلى الكثير من الوزارات والمؤسسات والقطاعات والمواقع الاقتصادية.

مخطط البحث:

تناول البحث أهداف الخطة الخمسية العاشرة في سورية للفترة من عام2006ولغاية2010، والمنفذ منها لغاية 2009، أي دراسة ما تمّ تنفيذه خلال السنوات الأربع الماضية منها،وتضمن تحليلاً اقتصادياً للمخطط والمنفذ على المستويين الكلي والجزئي. ومن أهم القطاعات التي تناولناها بالتحليل: الزراعة، الصناعة الاستخراجية، الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء، البناء والتشييد، التجارة والسياحة، النقل، المال والتأمين والعقارات، الخدمات.

النتائج والمناقشة:

أولاً– المكونات الاقتصادية للخطة الخمسية العاشرة والنتائج المحققة:

انطلقت الخطة في جوهرها من مكونات المجتمع السوري، معتمدة على ما تحقق في الخطة الخمسية التاسعة للفترة من 2001 ولغاية2005، حيث كان معدل النمو الاقتصادي المحقق في الخطة الخمسية التاسعة على مستوى الاقتصاد الوطني هو/4,7%/، بينما المحقق خلال السنوات الأربع من الخطة الخمسية العاشرة وحسب التقرير الاقتصادي الحكومي لعام2009 هو/5,8%/، أي زاد عن المحقق في الخطة الخمسية السابقة بمقدار(1,1%)، ولكنه تراجع عن معدل النمو المخطط في الخطة الحالية والبالغ /7%/ بمعدل قدره1,2%)، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من/1151,4/مليار ل.س عام2005 ليصل إلى/1422/مليار ل.س عام2009، وكانت معدلات النمو الاقتصادي للفترة المذكورة وحسب التسلسل كما يلي: (5,2%–6,1%–4,5%–5,8%)، ووضعت الخطة هدفاً لها وهو تحديد الخيارات والإمكانيات لنقل المجتمع السوري إلى مستوى أفضل وأحسن، بهدف التعامل الايجابي مع التحديات الداخلية والخارجية ساعية لتحقيق أهدافها ومن أهمها:

- تحقيق وسطي معدل نمو سنوي بحدود 7%، في ظل معدل تضخم منخفض لا يتجاوز5%، ومعدل نمو سكاني بحدود /2,1%/.
- المحافظة على عجز الموازنة بحيث لا يتجاوز 4% خلال سنوات الخطة، مع معدل نمو حصة الفرد من الدخل بحدود 4% سنويا.
- دين عام لا يتجاوز40% من الناتج المحلي الإجمالي (20%منه خارجي)، وعجز في ميزان المدفوعات لا يتجاوز 5% .
- المحافظة على سعر الصرف لليرة السورية بحدود ±5%.
- الوصول إلى نسبة استثمار (نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي) 27% منها14% للاستثمار العام و13% للاستثمار الخاص.
- خلق فرص عمل بحدود /1250000/ فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدل البطالة من /12,3%/ إلى أقل من /8%/، وخفض نسبة الفقر إلى مادون /7,12%/ خلال سنوات الخطة.

- تحقيق معامل حدّي لرأس المال(نسبة الزيادة في رأس المال إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي) بمعدل /3,8/ وفقًا للنموذج المتفاعل و/ 5,4/ وفقًا للنموذج المتشائم .

واعتمدت الخطة نهج الانتقال من(الاقتصاد المركزي) إلى (اقتصاد السوق الاجتماعي) على قاعدة التعاون بين القطاعات الاقتصادية، وهذا هو الأساس الموضوعي لتحقيق التنمية المستدامة، والتي يتجلى جوهرها في أنها تولدّ عوامل قوتها واندفاعها وانطلاقتها من ذاتها. وركزّت الخطة على مجموعة من الأهداف وفقاً لسلمّ من الأولويات وفي مقدمتها (الثالوث الاقتصادي المقدس الذي يتمثل في تحقيق أركان المثلث الاقتصادي التنموي، أي زيادة معدل الدخل، وتقليل معدل البطالة، والتضخم أي استقرار مستوى الأسعار) [4]. ويركز الباحث على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي باعتباره برأينا يشكل (الكعكة الاقتصادية) التي يجب أن تتوزع على جميع قطاعات وفئات المجتمع بأكمله وهو من أكثر المؤشرات الاقتصادية شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات [5]. وركزت الخطة على ضرورة الاهتمام بالتطورات التكنولوجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وإصلاح القطاع العام، وزيادة عدد المصارف الخاصة، وشركات التأمين، وتفعيل سوق الأوراق المالية، وزيادة الوزن النوعي للصادرات المصنعة، وتحسين شروط الاستثمار وتقديم حوافز استثمارية كثيرة للمستثمر السوري والعربي والأجنبي، وتحويل مكتب الاستثمار إلى هيئة الاستثمار السورية، واعتماد مبدأ النافذة الواحدة لتقليل الإجراءات الروتينية..إلخ. ويمكن التعبير عن تلك الأهداف بالمقارنة مع العام الأخير من الخطة الخمسية السابقة أي عام2005 كما في الجدول التالي الذي يتضمن كيفية الوصول إلى معدل نمو اقتصادي على المستوى الوطني قدره7%، وموزع على القطاعات الاقتصادية الجزئية للاقتصاد السوري، معتمداً على المقارنة بين قيمة ونسبة الناتج لكل قطاع في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية التاسعة أي عام2005مع ما يقابله من السنة الأخيرة من الخطة الخمسية العاشرة،وتم تجسيد معدلات النمو في الخطة الخمسية العاشرة كما في العمود الأخير من الجدول التالي:

الجدول رقم(1):الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بالأسعار الثابتة لعام2000 ومعدل نمو قدره7%والقيمة مليون ل.س[6]

التسلسل	القطاعات	الناتج المحلي عام 2005		الناتج المحلي عام2010		وسطي معدل النمو خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1	الزراعة	267813	%24.7	330562	%22	%4
2	الصناعة الاستخراجية	166545	%15.4	137894	%9.2	سالب-4%
3	الصناعة التحويلية	32175	%3	65861	%4.4	%15
4	الكهرباء والمياه	12493	%1.2	23018	%1.5	%13
5	البناء والتشييد	35343	%3.3	62286	%4.1	%12
6	التجارة و السياحية	208877	%19.3	388113	%24.5	%7
7	النقل والاتصالات	167013	%15.4	234244	%15.6	%7
8	المال والتأمين والعقارات	49706	%4.6	99977	%6.6	%15
9	الخدمات	143685	%13.3	183383	%12.2	%5
10	المجموع	1083650	%100	1505337	%100	%7

من الجدول السابق يتبين لنا أنه تمّ تحديد معدل النمو الإجمالي على مستوى الاقتصاد الوطني ولكل قطاع على حده اعتماداً على ماتحقق في عام2005،أي ما وصلت إليه الخطة الخمسية السابقة، أي أنها حددت أهدافها المستقبلية بناء على معطيات واقعية. لذلك نرى أن الفرضية الأولى المتضمنة (أن الخطة الخمسية العاشرة كانت متفائلة أكثر من اللازم) بأنها غير دقيقة.أما ما يتعلق بخصوص الفرضية الثانية القائلة (بأن الخطة لم تحقق أهدافها بسبب عوامل خارجية وليست عوامل داخلية ذاتية). وسنعالج هذه الفرضية من خلال تحليل منجزات الخطة الخمسية العاشرة بسنواتها الأربع الماضية لنتمكن من تحديد الانحرافات،ومعرفة أسباب عدم التنفيذ في القطاعات التي لم تحقق أهدافها المخططة. وسنعتمد في ذلك على إجراء المقارنة مابين الأهداف الموضوعة والمنفذة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مقارنة بين متوسط معدل النمو المخطط في الخطة والمنفذ في السنوات الأربع الماضية وتحديد مقدار الانحراف ما بينهما [7]

القطاعات	وسطي معدل النمو المخطط	معدل النمو المحقق	مقدار الانحراف
الزراعة	%4	%1.3	%2.7-
الصناعة الاستخراجية	- 4% سالب	- 2% سالب	%2+
الصناعة لتحويلية	%15	%12.5	%2.5-
الكهرباء والماء	%13	%12.2	%0.8-
البناء والتشييد	%12	%9.1	%2,9-
التجارة والسياحة	%12	%6.2	%5,8-
النقل والاتصالات	%7	%6.8	%0.2-
المال والتأمين والعقارات	%15	%10.2	%4.8-
خدمات المجتمع الشخصية والخدمات الحكومية	%5	%9.3	%4.3+
المجموع	%7	%5.4	%1.6-

من الجدول السابق يتبين لنا أن التحدي الأساسي للخطة الخمسية العاشرة عند إعدادها تجلى فقط في تراجع الإنتاج النفطي بسبب تناقص الاحتياطيات المتاحة، لذلك خططت للبحث عن مصادر أخرى من الإيرادات للتعويض عن هذا التراجع. وأولت أهمية خاصة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولاسيما عن طريق زيادة الإنتاجية العامة والمتضمنة: إنتاجية رأس المال البشري، رأس المال المادي، إنتاجية عوامل الإنتاج. ولكن من خلال تقييم نتائج عمل القطاعات الاقتصادية لمعرفة ما تحقق من الأهداف خلال السنوات الماضية من الخطة الخمسية العاشرة تبين أنها كلها لم تحقق الأهداف الموضوعة باستثناء قطاع الصناعة الاستخراجية، حيث انخفض المعدل المقرر، وحقق قطاع الخدمات معدل نمو أعلى من المخطط . لكن من خلال تحليل واقع العمل في القطاعات الاقتصادية، وحسب التسلسل وتوصيف مشاكلها (لأنّ توصيف المشكلة يعني نصف حلها). سنقوم بتحليل واقع عمل القطاعات الاقتصادية كل على حده، لنتمكن من تحديد أسباب عدم التنفيذ وبنوع من التفصيل، لنقف على العوامل الذاتية والموضوعية في كل قطاع، والتي حالت دون تنفيذ الأهداف المخططة، وبالتالي نتوصل إلى برهان صحة الفرضية الثانية أو عدم صحتها.

1- قطاع الزراعة: عانى هذا القطاع من مشاكل هيكلية وبنيوية ومنها: الجفاف، انحباس المطر، تخفيض الدعم، نقص الأسمدة والأعلاف، شح المياه..الخ. أدت إلى تراجع قيمة الناتج المحلي الزراعي في عامي2007 و2008 بعد معدل نمو إيجابي في عام2006. فقد كانت قيم الناتج الزراعي للأعوام الثلاثة في الخطة الخمسية العاشرة

وبالأسعار الثابتة بمليارات الليرات السورية (292– 253–231)، وبالتالي تكون معدلات النمو الاقتصادية لهذه السنوات وبالتسلسل هي (8.9%، سالب13.4%، سالب8.7%). وتراجعت مساهمة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وحسب التسلسل من (24%،20%،17%). وكان بإمكاننا أن نتجاوز تراجع القطاع الزراعي من خلال اعتماد بعض الإجراءات ومنها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1– زيادة المساحة المزروعة ومرد ودية أو غلة وحدة المساحة الواحدة وخاصة في الزراعات البعلية، عن طريق استخدام منتجات الثورة العلمية والتقنية المتطورة، وإعادة الاعتبار إلى المكننة الزراعية، وتكثيف الجولات الميدانية، وتطبيق أساليب الري الحديثة، وتزويد المزارعين بالأسمدة والأعلاف اللازمة لتطوير الثروة الحيوانية، وتوفير الخدمات اللازمة للإنتاج الزراعي في الوقت والمكان المناسبين وبالكمية والنوعية الممتازتين.

2– إعادة دراسة الدعم المقدم للزراعة وخاصة أسعار المحروقات والأسمدة ووسائل الإنتاج وغيرها،مع الإشارة إلى أن كل دول العالم تقدم الدعم (المباشر وغير المباشر) لمزارعيها كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا.

3– زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي وتفعيل عمل القطاع الخاص، خاصة أنه وحسب التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة لعام2009 الصفحة38، قد أكدّ بأن القطاع الخاص يسيطر على الاستثمارات في هذا القطاع بنسبة 98.5%، والقطاع المشترك1%والقطاع العام 0.5%،لذلك يمكن زيادة الاستثمارات العامة.

4– زيادة كفاءة خبرة العاملين في هذا القطاع، وخاصة أنه يستوعب بحدود17%من عدد المشتغلين في سورية، وبلغ عددهم لعام2008 حسب المجموعة الإحصائية لعام 2009 الجدول6/ 3 الصفحة 63 بحدود/814/ألف مشتغل. لكن ومع تفاقم مشاكل القطاع الزراعي أدّت إلى تراجع عدد المشتغلين الذين بلغ عددهم /951/ألف مشتغل عام 2006 شكلوا من إجمالي عدد المشتغلين نسبة 19.6% على مستوى الاقتصاد الكلي.

5– تحسين شروط العمل الزراعي وإقامة التجمعات الصناعية خاصة: التصنيع الغذائي، وتفعيل مشاريع التنمية الريفية، وتوفير القروض الصغيرة والمتوسطة،ودعم الثروة الحيوانية، والتوسع في إحداث المصارف الزراعية وتفعيل دورها، وإقامة عقود توريد بين المؤسسات الصناعية والفلاحين، حيث نضمن الحد من الهجرة من الأراضي الزراعية وخاصة في المنطقة الشرقية سواء كانت هجرة داخلية أم خارجية.

6– تحسين أسعار المنتجات الزراعية، بحيث تحقق ربحا معقولا، وتوسيع دائرة المواسم الاستراتيجية التي تضم حاليا: القمح، القطن، الشوندر، التبغ،لتشمل أيضاً: الزيتون، الخضار، الفواكه كمرحلة أولى، على أن تضاف بعض المواسم الأخرى في مراحل لاحقة. وأن يتم اعتماد سياسة سعريه مناسبة تضمن حياة كريمة للفلاح.

7– إقامة معارض ومؤتمرات نوعية للمواسم الزراعية ومدن صناعية، على غرار معرض: القطن، ومؤتمر التبغ والمناطق الصناعية..الخ، والبدء بإقامة المناطق الزراعية من المنطقة الشرقية كتجربة أولى ومن ثمّ نتوسع بها أفقيا وحسب تواجد المواسم الزراعية. وتوفير مستلزمات التطوير الزراعي مثل: شركات تخزين وتسويق عامة وخاصة، وطرق ومواصلات وشركات تبريد، ومدارس وخدمات، ومراكز صحية ومصارف...إلخ).

8– إعداد وتهيئة الخارطة الاستثمارية الزراعية المعتمدة على استغلال كل متر مربع من الأرض القابلة للزراعة، ومكافحة الهدر في المياه، وإقامة السدود وتطبيق مشاريع الري الحديثة، وتنظيم استغلال المياه، ولاسيما أن سورية تصنف من المناطق الجافة وشبه الجافة.ونعاني حالياً من عجز في الميزان المائي بحدود/3/ مليار متر مكعب

سنوياً، وبشكل خاص في المناطق الزراعية الهامة مثل: حوض بردى والأعوج ودجلة والخابور، وأنّ الكمية المستخدمة سنويا من المياه أكثر من الكمية المتجددة. وهذا يؤكد ضرورة التوسع في زراعة الأراضي البعلية أكثر من المروية.

9- التركيز على الأصناف الزراعية التصديرية ذات المر دودية الجيدة وخاصة: الزراعات العضوية وتحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية. وتجب الإشارة إلى أن سورية دخلت في المنتدى العالمي للتنافسية الدولية [8]، حيث أكدّ تقرير التنافسية العالمية لعام2008 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بأن سورية حققت تقدماً مقبولاً في مؤشر التنافسية الكلي المقدر لنمو الاقتصاد السوري، وتقدمت من المرتبة /84/من/128/دولة في عام 2006 إلى المرتبة /80/من أصل /131/ دولة ضمها التقرير.

10- دعم الصندوق المخصص لدعم المزارعين بموازنته التقديرية التي تمّ اعتمادها والبالغة /34/ مليار ليرة سورية، حيث تمّ تخصيص مبلغ /10/ مليارات ليرة سورية لعام 2010 لدعم المحاصيل الأساسية.

11- البدء بالعمل لإيجاد صندوق تقاعد للمزارعين يمول من قبل الحكومة والمزارعين يجنبهم من مشكلة (الخوف من المستقبل) بهدف تثبيتهم بأرضهم، وتشكيل لجنة متخصصة لدراسة كيفية تطوير الزراعة، لأنها الأساس المادي للأمن الغذائي الذي يشهد وسيشهد تراجعاً برأينا من خلال زيادة التوجه نحو استخدام المنتجات الزراعية في تصنيع الوقود الحيوي مثل (الإيتانول، الميتانول..إلخ). برأينا لو حققنا هذه الإجراءات لاستطعنا أن نتجاوز تراجع الإنتاج الزراعي.

2- قطاع الصناعة الاستخراجية: ركزت الخطة الخمسية العاشرة على ضرورة تجاوز الآثار السلبية الناجمة عن تراجع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، خاصة وأن هذه الإيرادات النفطية كانت تشكل أكثر من50% من موارد الموازنة الحكومية للسنوات السابقة. لكن تراجع الإنتاج النفطي من/430/ألف برميل يومياً عام2005 إلى/400/ألف برميل عام2006 إلى/380/ألف برميل عام2007 و/381/ألف برميل يومياً عام2008 وبلغ حتى الربع الثالث من عام2009 بحدود/375/ألف برميل (انظر التقرير الحكومي لعام2009 الصفحة41)، وأمام هذا التراجع توقعت الخطة الخمسية العاشرة الوقوع في عجز وبمعدل نمو سلبي/-4%/ خلال سنوات الخطة الخمس. وبرأينا لو لم يرتفع سعر برميل النفط لكانت الإيرادات النفطية أقل بكثير مما تحقق خلال السنوات الأربع من الخطة، والتي بلغت وبمليارات الليرات السورية وحسب ماورد في تقرير الحكومة صفحة/24/متضمنا التقديرات الأولية لعام2010كما يلي وحسب التسلسل(138-100-100-111-152). ولكن من جهة أخرى فإنّ هذا أدّى إلى(عجز في الفاتورة النفطية السورية)، ولذلك اتخذت الحكومة قراراً برفع أسعار المشتقات النفطية، وهنا نرى أنه من الضرورة التوجه لتوقيف التراجع في الصناعة الاستخراجية من خلال تطبيق بعض الإجراءات والتي يمكن أن نطبقها ومنها:

1- إنه وعلى الرغم من تراجع الاحتياطي النفطي، إلا أننا نصدر القسم الأكبر من إنتاجنا على شكل خام، لذلك لابدّ من بناء مصافٍ جديدة وتأهيل وتطوير المصافي القائمة وهي (مصفاة حمص وبانياس)، والإسراع في تنفيذ وإقامة الشركات المشتركة مع الدول الصديقة وذات الخبرة الكبيرة في هذه الصناعة مثل: ماليزيا وفنزويلا وإيران، وبما يتناسب مع تكرير النفط المنتج محليا بدلا من تصديره على شكل خام.

2- تفعيل العمل بشكل أكبر في القطاع الاستخراجي، والتوسع في استكشاف الآبار النفطية، وتطوير قطاع الغاز عن طريق التوسع بالدراسات البحثية والجيولوجية، وبالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، والمؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال، وتشجيع البحث العلمي في مجال النفط والغاز والثروة المعدنية.

3- زيادة معدل الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية بكل فروعها، لتشمل أيضاً كلاً من: الفوسفات، الرمال الكوارتزية، البازلت، الطف البركاني...الخ .

4- تفعيل العلاقات النفطية مع الدول الشقيقة والصديقة لتطوير هذه الصناعة، لاسيما بعد البدء بالعمل وتشغيل (خط الغاز العربي واستيراد الغازالمصري إلى محطة دير علي)، إضافة إلى عقود مع تركيا لمدة /5/ سنوات وتوسيع الاتفاقيات مع: العراق وإيران، و مباحثات مع أذربيجان في مجال الغاز.

5- زيادة فعالية الإنتاج في الصناعة الاستخراجية من خلال زيادة إنتاجية العمل، التي ستؤدي إلى زيادة معدل القيمة المضافة. ولكن من خلال تحليلنا لوثيقة صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في تشرين الثاني عام2009 متعلقة بواقع الصناعة الاستخراجية [9]، تبين لنا أن: نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج بسعر السوق تراجعت من62,3% إلى60,5%، وهذا دليل على عدم التعامل الاقتصادي الفعّال. مما سبق يبدو لنا أن العوامل الكامنة وراء تراجع الصناعة الاستخراجية هي عوامل داخلية أكثر منها عوامل خارجية.

3- قطاع الصناعة التحويلية: ركزت الخطة الخمسية العاشرة على تطوير قطاع الصناعة التحويلية من خلال دورها في تطوير القطاعات الأخرى، وهي مولدة للقيمة المضافة والربحية العالية، وتسهم بتشغيل اليد العاملة من خلال إحداث فرص عمل جديدة، وتساهم في تعديل الميزان التجاري من خلال التعويض عن الكثير من المستوردات، وتعميق التشابكات مع القطاعات الأخرى سواء كانت: عمودية أم أفقية، وأمامية أم خلفية، والتعويض عن تراجع الإيرادات النفطية. وقد هدفت الخطة إلى تحقيق معدل نمو لا يقل عن15%. ومن خلال ما تحقق خلال السنوات الماضية فإن معدل النمو المنفذ كان بحدود 12.5% فقط، ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من 16% عام 2009 مقارنة مع عام 2008. وبرأينا يجب تفعيل هذه الصناعة التي تمتلك سورية عراقة تاريخية فيها وتشكل القسم الأكبر من نشاط القطاع الخاص والعام الصناعي، ونمتلك مقومات نجاحها، مثل توفر المواد الأولية والخبرة البشرية والمزايا النسبية..الخ. إضافة إلى ذلك فإنه تمّ منح المزيد من المزايا لدعم هذه الصناعة منها مثلاً: تخفيض معدلات الضريبة، تعديل قانون الاستثمار رقم10 لعام 1991 وتحويله من مكتب إلى هيئة الاستثمار السورية، تطبيق مبدأ النافذة الواحدة، منح مزايا للمستثمرين الأجانب من خلال السماح لهم بتحويل أرباحهم وتعويض نهاية الخدمة وغيرها إلى الخارج، توفير إمكانية الاقتراض من المصارف، إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار، إصدار قانون حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات الضارة، تعديل النظام الضريبي وتخفيض معدلات الضرائب على الأرباح، إنشاء ودعم سوق الأوراق المالية، إنجاز المدن الصناعية في عدرا وحسياء والشيخ نجارو في دير الزور، ترسيخ أسس التشاركية بين القطاع العام والخاص وتفعيل نظام العمل بمبدأBOT..إلخ. أمام هذه المزايا يجب أن يرتفع معدل النمو في عام2010 إلى حدود20%على الأقل، لكي نستطيع تحقيق معدل النمو المستهدف، والذي حددَّ بمقدار15%، وعند ذلك نتجاوز الفارق مابين المحقق والمنفذ خلال الأعوام الأربعة الماضية، وهنا نقترح بعض الإجراءات لتفعيلّ هذه الصناعة الهامة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1- زيادة إنتاجية العمل لكل عوامل الإنتاج ، سواء كانت إنتاجية العامل ، التي تراجعت من معدل نمو قدره (5,4%) 2006إلى معدل (4,7%) عام 2009 (حسب التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة لعام 2009 صفحة15)، أو الكفاءة الحديّة لرأس المال المادي ونقصد بها **(نسبة الزيادة في رأس المال إلى الزيادة في الناتج)**، حيث هدفت الخطة للوصول إلى معامل حدي قدره 3,8 للوصول إلى معدل نمو 7%.لكن من خلال تحليلنا وجدنا أنّ هذا المؤشر بلغ للفترة 2006 ولغاية 2008 معدل 4,4 .

2- لقد تمّ في السنتين الأخيرتين إعداد الخارطة الاستثمارية الصناعية من ناحية الصناعات الواجب إقامتها وأماكن تواجدها وتمركزها، وخاصة في المجالات التي نمتلك بها مزايا نسبية وإمكانية كبيرة للتصدير، لكن يتطلب هذا تطويرها بشكل دائم ومستمرمن خلال زيادة الاستثمارات .

3- التوسع في بناء المدن الصناعية، التي تعتبر بمثابة حاضنات أساسية للمشاريع الصناعية، من خلال تخصيص المقاسم، وقيام المستمرين ببناء المصانع والمعامل العائدة لهم. علماً أن الكلفة التقديرية لهذه المدن بحدود/63/ مليار ل.س، وقد بنيت على مساحة قدرها /16177/هكتار، وستضم بحدود/307/ شركات عربية وأجنبية، وتؤمن العمل لأكثر من /76/ ألف عامل، ويبلغ حجم الاستثمارات الإجمالية للمعامل المقامة عليها بحدود /282/ مليار ل.س. (انظر التقرير الحكومي لعام 2009 الصفحة 20) إضافة إلى منح المزيد من الصلاحيات لإدارة هذه المدن.

4- إعادة إصلاح القطاع العام الصناعي وتخليصه من مشاكله المزمنة، وزيادة القيمة المضافة وتجاوز الخسائر وتراكم المنتجات في المستودعات عن طريق زيادة المبيعات، ولاسيما أن قيمة المخزون [10] لدى مؤسسات القطاع العام الصناعي (النسيجية، الهندسية، الإسمنت، حلج وتسويق الأقطان، الكيميائية) بلغت/25/ مليار ل.س في نهاية النصف الأول من عام 2009 وزادت عن الفترة المقابلة لها من عام 2008 بمقدار/6/ مليارات ل.س وشكلّت قيمتها من إجمالي الإنتاج نسبة قدرها 32% (انظر تقرير وزارة الصناعة عن النصف الأول من عام 2009 صفحة رقم 2). وهذه الأرقام هي الأرقام الرسمية، لكن نعتقد أن القيمة هي أكبر من ذلك بكثير.

5- إقامة وترسيخ وتدعيم أسس العناقيد الصناعية وهي: تجمعات صناعية متكاملة كل منها يدعم الآخر سواء كان ضمن الصناعة الواحدة أم صناعات متكاملة، مما يؤدي إلى زيادة القيم المضافة، لأن القيمة المضافة تتولد في المراحل الأخيرة من العملية الإنتاجية.

6- اعتماد شعار: الخريطة الصفرية للصادرات من المواد الأولية، والعمل على تصنيعها حتى آخر مرحلة ممكنة لتحقيق متوالية القيمة المضافة. وقد أكدت دراسة اقتصادية متخصصة في مجال الصناعة القطنية [11] بأنه إذا اعتبرنا قيمة القطن الخام كمؤشر/100/ نقطة فتصبح القيمة المضافة في الخيوط القطنية/200/ نقطة وهكذا حتّى الوصول إلى مؤشر قيمة مضافة من /900/ نقطة للملابس البسيطة وتصل إلى /1300/ نقطة للملابس المتطورة. وفي دراسات أخرى أن قيمة دولار واحد من القطن الخام المصدر يعطي بحدود /12/ دولار فيما لو تم تصنيعه ألبسة راقي[12]. وبناء على ذلك قام الباحث بدراسة واقع شركة الشرق العامة للألبسة الداخلية في دمشق بالاعتماد على تحليل ميزانية هذه الشركة والإطلاع على بنود التكلفة لإنتاج الألبسة الداخلية لعام2006، وتوصل إلى أن كل دولار واحد من القطن الخام المصدر إلى الخارج يعطي قيمة مضافة إذا تمَّ تصنيعه داخليا ألبسة قطنية بحدود 14 دولاراً. وقد تمّ حساب ذلك من خلال المراحل التالية:

- أن وزن القميص القطني الداخلي بحدود 75غرام، ويباع في السوق بحدود 60 ليرة سورية.
- أن الكيلو غرام الواحد من القطن الخام يصنع: 1000÷ 75=13,3 قميص.
- يكون سعر القمصان الناجمة عن تصنيع كيلو غرام واحد يعادل 13,3× 60= 798 ليرة سورية.
- إذا انطلقنا من مفهوم القيمة المضافة، التي تعبر عن(قيمة الإنتاج–الاستهلاك الوسيط)، ونقصد بالاستهلاك الوسيط وحسب المجموعة الإحصائية السورية لعام2009، الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، التابع لرئاسة مجلس الوزراء الصفحة438، بأنه يتضمن قيمة السلع غير المعمرة، والخدمات المستخدمة في الإنتاج بما في

ذلك تصليح وصيانة الموجودات الرأسمالية، وأن المادة الأولية أي القطن تشكلّ من الاستهلاك الوسيط تقريبا بحدود30%، أي أن قيمة الاستهلاك الوسيط المستخدم لتصنيع كيلو غرام واحد من القطن على شكل قمصان داخلية هي بحدود 166 ل.س تقريبا،مع ملاحظة أن هذه التكلفة لا تتضمن الرواتب والأجور والفوائد والريع.

مما سبق يكون لدينا وحسب المعادلة التالية:

القيمة المضافة= قيمة الإنتاج الإجمالي– الاستهلاك الوسيط ،أي 798– 166 = 632 ليرة سورية . أي أن هذه القيمة تعادل بالدولار وعلى أساس سعر صرف الدولار 47 ليرة سورية تقريباً أكثر من 13 دولار، وهذا ينطبق على أغلب المواد الأولية، و قد أنتجنا بحدود 700 ألف طن قطن عام 2008 و ينطبق هذا على السلع الزراعية الأخرى فقد أنتجنا حوالي/5/ ملايين طن قمح عام 2006 و/1366/ ألف طن شوندر سكري عام 2007..إلخ.

6– تشكيل لجنة وطنية علمية عملية لدراسة مشاكل الصناعة وآفاق تطويرها، وتسهيل إجراءات الترخيص للمشاريع الصناعية، وعقد مؤتمرات صناعية على غرار المؤتمر الصناعي الأول والثاني اللذين عقدا في دمشق في عامي 2006 و2008، وتقديم الدعم للصناعات الناشئة وخاصة الصناعات التصديرية.

7– ربط الخطط الإنتاجية بالتسويقية وسبر الأسواق واعتماد الإنتاج حسب الطلب، لأن أي إنتاج مهما كان نوعه تكون غايته الأساسية هي الاستهلاك. ومن أكثر العوامل المعرقلة للتوسع في الإنتاج تراكم وزيادة المخزون، لأنه لا فائدة من إنتاج لا يسوق، بل بالعكس يتحول إلى تكلفة إضافية من خلال أنه رأس مال مجمد يتعرض لكل مشاكل ومخاطر التخزين من تلف، عطب، بطلان، حريق، سرقة، فوائد، تأمين..الخ.

8– التركيز في العمل الصناعي على الإجابة عن الأسئلة التالية في مجال الإنتاج ماذا ننتج؟ متى؟ كيف؟ لمن؟ وهذه تشكل جوهر أي منظومة إنتاجية مهما كان توجهها الإيديولوجي. وهذا يتطلب إجراء دراسات تسويقية هدفها التأقلم الإيجابي مع الفجوة التسويقية، ونقصد بها الفارق بين العرض الكلي والطلب الإجمالي للسلع المدروسة، مع الإشارة إلى أن المستهلك هو الحَكَم الأول والأخير على السلعة. ويحتكم للمعادلة المثلى في الإنتاج أياً كان نوعه وهي السلعة الأفضل بالسعر الأقل.

9– تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية السورية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الإنتاجية، التي تعتبر جوهر ومؤشر فعالية الإنتاج.

10– تشكيل لجنة علمية وعملية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وخاصة في مجال الصناعة.

ومن تحليل الإجراءات المذكورة سابقاً والتي بإمكاننا أن نطبقها وننقلها من عالم الأمنيات والأهداف إلى عالم الواقع، نستطيع أن نحقق الأهداف المنشودة. وخاصة إذا توفرت إدارة إقتصادية مؤهلة لأنّ أهداف سياسات الاقتصاد الكلية تتجلى في دفع النمو، محاربة البطالة والفقر، خفض التضخم، تثبيت الأسعار، وتتمثل أهم وسائلها في أدوات السياسة المالية والنقدية [13]. وبالتالي فإنّ الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الأهداف المخططة في الصناعة التحويلية تعود لعوامل ذاتية أكثر منها عوامل موضوعية.

4– قطاع الكهرباء والماء: نظراً الأهمية هذا القطاع، فقد تمّ التخطيط لتحقيق معدل نمو خلال سنوات الخطة الخمس /13%/ ، ولكن كان المنفذ /12,2%/. وبالأساس نحن نعاني من عجز واضح في هذا القطاع بسبب زيادة معدل الاستهلاك، ونمو الطلب المتزايد على الكهرباء، من جراء التوسع في الاستثمار الصناعي، وزيادة السكان، والهدر المتزايد، والذي وصل إلى معدل 30% من إجمالي الكميات المنتجة. لذلك هدفت الخطة إلى تقليل هذا الفاقد إلى 20%. ولتفعيل عمل هذا القطاع فإننا نقترح تنفيذ الإجراءات التالية:

1- التوسع في بناء المزيد من المحطات الكهربائية على الغاز لتخفيض التكلفة، والوصول إلى حالة التوازن بين تكلفة الكيلو وات وسعره، مما ينعكس إيجاباً على الدولة والمواطن.

2- إصلاح الشبكات القائمة، وخاصة أن الخطة تؤكد زيادة الطلب السنوي بحدود7% بسبب الزيادة السكانية، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاريع النهضة الصناعية والزراعية.

3- إعادة إصلاح الشبكات القائمة سواء في قطاع الكهرباء أو المياه.

4- توفير مصادر المياه والكهرباء، بما يتناسب مع متطلبات الاحتياجات السكانية والصناعية .

5- تقليل الهدر والفاقد عن طريق المطابقة ما بين المنتج والمستهلك، من خلال استخدام عدادات الكترونية والتحكم بوضعها بحيث تمنع التلاعب في حساب الكميات.

6- تكثيف الدراسات في مجال الطاقة المتجددة مثل الاعتماد على الطاقة الشمسية والرياح وغيرهما.

7- زيادة كفاءة العاملين في هذا القطاع وإدارة الموارد الكهربائية والمائية بشكل أكفأ.

وهذه الإجراءات نستطيع أن نطبقها إذا ما توفرت الإرادة والإدارة ، وبالتالي فتراجع معدل النمو في هذا القطاع خلال السنوات الأربع يعود لعوامل ذاتية وليست موضوعية.

5- قطاع البناء والتشييد: تمّ تنفيذ معدل نمو فعلي/9%/ من المخطط البالغ /12%/ ويشهد هذا القطاع حالياً مضاربات كبيرة وخاصة على الأراضي والعقارات الفخمة لذوي الدخل المرتفع. من مزايا هذا القطاع أنه يسهم في امتصاص البطالة، نظراً لاستخدامه الكثيف لليد العاملة ومن مختلف الفئات العمرية والتعليمية. وقد تجاوز عدد العاملين في هذا القطاع عام388/2006/ ألف عامل لكنه انخفض عام2008 إلى/325/ ألف عامل حسب تقرير الحكومة لعام 2009 الصفحة47. وتأتي أهميته من كونه قطاع محرض قوي لتنشيط المهن الأخرى التي تعتبر مدخلات أساسية لعمله مثل الحدادة، النجارة، الإسمنت، الزجاج، الألمنيوم، النقل..الخ. ورغم زيادة نشاط هذا القطاع إلا أنه لا يزال يشهد أسعار مرتفعة جدا تزيد أضعافا مضاعفة عن التكلفة، ونقترح لتفعيله مايلي:

1- تشجيع التنافسية بين الجهات العاملة فيه ،وبشكل أخص بين القطاع العام الإنشائي والقطاع الخاص وتطوير المهن الصغيرة المرافقة لعمله.

2- استخدام أحدث التقنيات في هذا القطاع، سواء من حيث البناء أم التكاليف ، واختيار الجهات الدارسة للمشاريع، وبأن تكون ذات خبرة دولية وسمعة حسنة

3- تشجيع القطاع التعاوني السكني من تعاونيات، جمعيات، وتنظيم أمور السكن العشوائي وتحويله إلى سكن نظامي يتمتع بالمواصفات المهنية والصحية السليمة .

4 – زيادة تدخل الدولة في نشاط هذا القطاع الهام والحيوي بالنسبة للمواطن والوطن، وخاصة أن مشكلة السكن أصبحت هماً كبيراً بالنسبة لأغلب المواطنين السوريين وخاصة الشباب.

5- تعميق التعاون بين القطاع العام والخاص اعتماداً على أنّ كلاً منهما يكمل الأخر، وخاصةً بعد صدور قانون الاستثمار والتطوير العقاري رقم /15/ لعام 2008 الذي ينظم أمور هذا القطاع.

ومن خلال زياراتنا الميدانية لبعض مواقع العمل الإنشائي، وجدنا أن شركات القطاع العام تنتقل من سيئٍ إلى أسوأ بينما شركات القطاع الخاص تنتقل من وضع جيد إلى أفضل،ولذلك فالمشكلة لا تكمن في طبيعة هذا القطاع بل في المنظومة الإدارية ونقصد بها القوانين والأنظمة والإدارة..الخ. وهذه يمكن أن نطورها ونفعلها ونعيدها إلى وجهتها الصحيحة لذلك فهي عوامل ذاتية وليست موضوعية .

6- قطاع التجارة والسياحة: مع التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم في هذا القطاع، فقد أولت الخطة الخمسية العاشرة أهمية خاصة لتفعيل دور التجارة والسياحة، ووضعت هدفاً لتطويره يتجلى بضرورة تحقيق معدل نمو وسطي وللسنوات الخمس بمعدل/12%/، لكن حتى نهاية عام2009 تحقق معدل نمو قدره 6,2 % فقط، أي أقل من المخطط. وتجب الإشارة إلى أن الاقتصاد السوري يعاني من عجز مزمن في ميزانه التجاري منذ عام 2004، وكانت قيم العجز للسنوات الأربع الأولى من هذه الخطة كما يلي وبمليارات الليرات السورية: (26-106-138-130). وانخفض العجز في عام 2009 ، بسبب بعض الإجراءات الاقتصادية المعتمدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: زيادة الصادرات وخاصة المصنعة، تقليل استيراد المشتقات النفطية، زيادة وارتفاع معدل التغطية بين الصادرات والمستوردات..الخ. أما على صعيد النشاط السياحي فقد حقق معدل نمو أعلى من المعدل المخطط له وهو بحدود/12%/ ، بسبب توجه الكثير من الاستثمارات نحو هذا القطاع وتجاوزت النسبة المحققة النسبة المخططة بحدود115% حيث بلغت حوالي /104/ مليار ليرة سورية بينما المخططة كانت بحدود /90/ مليارات ليرة سورية، وكان للاستثمار الأجنبي الحصة الأكبر وبنسبة وصلت إلى64% وزاد معدل نمو السياح الوافدين بنسبة12% (أنظر تقرير الحكومة عن أدائها الاقتصادي لعام 2009 الصفحة 47). ولتفعيل عمل هذا القطاع فإننا نقترح ما يلي:

1- تفعيل عمل هيئة تنمية وترويج الصادرات، وتخفيض تكاليف التصدير، وتأسيس شركات متخصصة بتسويق المنتجات السورية، والتوجه لتحقيق التعادل في الميزان التجاري كخطوة أولى، ثم الانطلاق بعد ذلك لتحقيق فائض في الميزان التجاري.

2- تنشيط البنية التحتية الضرورية لتفعيل التجارة الخارجية، مثل المرافئ والمطارات والطرق..إلخ.

3- تشكيل لجان عمل متخصصة وعلمية، لدراسة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على عملهما.

4- إعداد الخارطة السياحية السورية، وخاصة أن سورية تعتبر مقصداً سياحياً عالمياً، نظراً لقدم تاريخها وتتواجد على أرضها أهم المعالم السياحية (الدينية-الثقافية-الحضارية..الخ).

5- عقد المؤتمرات والندوات الفاعلة للمنتجات السورية والسياحية والترويج الإعلامي لهما.

6- تنمية خبرة ومهارة الكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع، وتفعيل عمل غرف السياحة والتجارة، ووضع برامج مشتركة مع غرف الصناعة والجهات الفاعلة في القطاع العام، وتحسين جودة المنتج السياحي. وبالتالي يمكن القول إن عدم تنفيذ الأهداف المخططة يعود لعوامل ذاتية وليست موضوعية.

7- قطاع النقل والاتصالات: انطلاقاً من أهميته واعتباره أساس البنية التحتية، فقد ركزت الخطة الخمسية على ضرورة تحقيق معدل نمو وسطي بمقدار7%. ولكن بلغ المنفذ 6,8% وفي كافة المجالات من (نقل بري، بحري، جوي). وخاصة أنه يلعب دوراً هاماً في دعم المسيرة الاقتصادية، ويوفر فرص كبيرة للاستثمار والعمل. وتنصب الجهود الآن لتطويره ولاسيما أن موقع سورية الجغرافي يساعدها لتكون صلة وصل بين الشرق والغرب. ولتفعيل عمل هذا القطاع نقترح مايلي:

1- تشجيع التشاركية بين القطاع العام والخاص وتنفيذ الأعمال على مبدأ BOT .

2- إجراء الصيانة الدورية لمشاريع النقل القائمة من طرق ومرافئ ومطارات، والتوسع الأفقي فيها والتكامل العمودي، وتوزيع ذلك على برامج زمنية ومكانية ووضعها في سلم أولويات التخطيط الإقليمي.

3- تطوير الأسطول الجوي والبحري، وتحسين البنية التحتية في المرافئ وتطوير المعدات المستخدمة.

4- تفعيل عمل القطاع الخاص، وإعادة تفعيل شركة النقل الداخلي، وبأن تعمل على أسس اقتصادية أي مبدأ (الربح والخسارة)، واستغلال الطاقات المتاحة والكامنة.

5- زيادة وتحسين كفاءة العاملين في هذا القطاع، وتشكيل ورش عمل متخصصة لتحسين أداء عمله.

6- تطوير خدمات الاتصالات والبريد والبرمجيات، وتطوير البنية التشريعية الداعمة لذلك.

7- تطوير نشاط المعلوماتية والتوسع في نشرها أفقياً وعمودياً وبحيث تشمل كافة مناطق سورية.

8- تطوير كفاءة الاستثمارات المتدفقة إلى هذا القطاع، لأنه احتل المرتبة الأولى من إجمالي عدد المشاريع المشمولة خلال الفترة 1991- 2008 [14]. من هذا نستنتج أن عدم تحقيق الأهداف المخططة ليس متعلقاً بحجم الاستثمارات بل بتوجيهها وهذه تتعلق بمنظومة الإجراءات المعتمدة وبالتالي فهي مرتبطة بعوامل ذاتية داخلية وليست موضوعية خارجية.

8- قطاع المال والتأمين والعقارات: شهد قطاع المال والتأمين والعقارات تطوراً كبيراً، من ناحية البدء بالعمل بسوق الأوراق المالية، والتوسع الكبير في المصارف الخاصة ووصل عددها حاليا إلى /13/ مصرف منها مصرفيان إسلاميان، وزاد عدد شركات التأمين ليصل إلى/13/ شركة إضافة إلى مؤسسة التأمين العامة، ولذلك ركزت الخطة على تحقيق معدل نمو لا يقل عن 15% في هذا القطاع خلال سنوات الخطة الخمس. لكن ما تحقق وحتى نهاية عام2009 هو بحدود10%. كما تحظى السياسة المالية باهتمام خاص من خلال أنها من أهم أدوات التوازن الاقتصادي بين المؤشرات الاقتصادية مثل: الادخار، الاستثمار، الإنفاق، الناتج..إلخ. وأن الموازنة الحكومية التي شهدت زيادة من عام إلى آخر وهي من أهم أدوات تدخل الدولة في الحياة والنشاط الاقتصادي، ومن هنا كان التركيز على ضبط عجز الموازنة عند حدود 5%. كما تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً من ناحية تعبئة المدخرات الوطنية وتوجهيها الوجهة الصحيحة نحو الاستثمارات، خاصة ونحن نشهد التوسع الكبير لتداعيات الأزمة المالية العالمية وخاصة في المجال المالي والنقدي، وتأتي أهمية السياستين النقدية والمالية من خلال التوجه لجعل الطلب الكلي يساوي العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني [15]. لذلك فإننا نقترح لتفعيل عمل هذا القطاع مايلي:

1- الاستمرار في الانسجام والتناسق بين السياسة المالية والنقدية والمحافظة على سعر صرف الليرة السورية واستمرار ربطها بسلة العملات وزيادة الاحتياطيات النقدية.

2- العمل على جذب الأموال السورية والعربية والأجنبية من الخارج واستثمارها في الداخل .

3- تشجيع حركة الودائع والتسليفات، وتوجيهها بما يخدم الاقتصاد الوطني، لقد ارتفعت الودائع المصرفية لدى المصارف المحلية (عام وخاص) خلال النصف الأول من عام 2009 إلى 1126 مليار ل.س مقارنة مع 1069 مليار ل.س في عام2008، وتطورت أيضا التسليفات المقدمة للقطاع الخاص في النصف الأول من عام 2009 بمعدل نمو قدره18%، ووصلت إلى/433/ مليار ل.س في حين بلغ معدل النمو/21%/ لفترة 2006 -2008، أما الودائع فقد تطورت بنسبة 54%، مع معدل مخطط قدره /50%/، وارتفعت الودائع لأجل حتى نهاية النصف الأول في عام 2009 لتصل إلى31% مقارنة مع 13% عام 2005 (انظر التقرير الحكومي الصفحة 29).

4- تطوير عمل مديرية الجمارك العامة والهيئة العامة للضرائب والرسوم ومكافحة التهرب الضريبي..إلخ.

5- تفعيل عمل مصرف سورية المركزي من ناحية دوره العملي والرقابي.

برأينا أنه يمكن تطبيق هذه الاقتراحات بالإمكانيات المتاحة ولكنها تتطلب تكثيف الجهود وتوجيهها الوجهة الصحيحة. وبالتالي فإن عدم تحقيق الأهداف المنشودة يعود لعوامل ذاتية وليست موضوعية.

9- قطاع الخدمات: شهد هذا القطاع تطوراً كبيراً، وحقق معدل نمو فعلي خلال السنوات الأربع9,3% بينما المخطط هو5%. ومن أهم الأسباب التي ساهمت في تنفيذ الأهداف المخططة هي: زيادة الرواتب في القطاع العام والخاص، زيادة الموازنة بجانبيها الاستثماري والجاري، الاهتمام بالصحة والتعليم والصرف الصحي..إلخ. إضافة إلى زيادة مخصصات الخدمات فمثلاً: ارتفعت مخصصات التعليم من /64/ مليار ليرة سورية في الخطة الخمسية التاسعة إلى/127/ مليار ليرة سورية في الخطة الخمسية العاشرة بهدف زيادة مهارة الأنظمة التعليمية وتوفير متطلبات سوق العمل من الكفاءات المطلوبة، وتحسنت المؤشرات الأخرى مثل التعليم ما قبل الأساسي، ووفيات الأمهات أثناء الولادة ،ومعدل الالتحاق بالمدارس...إلخ. ورغم الكثير من المؤشرات الايجابية المحققة في مجال قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية والحكومية، إلا أنه يمكن تفعيل عمل هذا القطاع أكثر فأكثر. ويتقدم الباحث بالمقترحات التالية التي يراها مناسبة لتحقيق ذلك:

1- التوجه لزيادة مخصصات الخدمات وخاصة في مجال التعليم والصحة.

2- وضع سياسة علمية تضمن توفير التناسب بين خريجي الأنظمة التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

3- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وخاصة في مجال التعليم والبحث العلمي.

4- التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي والرعاية الصحية الأولية والاستشفائية، وتحسين الخدمات الصحية وغيرها. ومنذ عام 2009 بدأنا بالتوجه لتطبيق التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري، ونرجو أن تأتي الخطوة الثانية في تشميل كافة العاملين في القطاع الاقتصادي وعائلاتهم.

5-زيادة مستوى التدريب والتأهيل للعاملين في هذا القطاع الهام.

إن تنفيذنا للأهداف المخططة في هذا القطاع يجب أن يدفعنا لمحاكاة ذلك في القطاعات الأخرى. فمن خلال استعراضنا للقطاعات التسعة السابقة ومقارنة المحقق مع المخطط وللسنوات2006 ولغاية 2009 تبين لنا بأن عدم التنفيذ يعود لأسباب ذاتية داخلية وليست موضوعية خارجية باستثناء قطاع الخدمات.وهذا ما يؤكد عدم دقة وصحة الفرضية الثانية. أما بخصوص الفرضية الثالثة المعتمدة على أساس أن عدم تحقيق الأهداف المنشودة وخاصة معدل النمو الاقتصادي كان بسبب التراجع في كل القطاعات الاقتصادية، فإننا لا نتفق مع هذه الفرضية، لأن التراجع كان في قطاعات الإنتاج المادي وليس في بعض القطاعات الخدمية. وكتأكيد لكلامنا فإننا سنعتمد على التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة لعام 2008 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في عام 2008 الصفحة /8/ حيث يقول (حصل تغير في نسبة مساهمة ناتج بعض القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية من /17%/ عام2005 إلى /13%/ عام2007، أي السنة الثانية من الخطة وقطاع الزراعة من 23% إلى 21%. بينما حافظت بعض القطاعات على مساهمة عالية بالناتج مثل التجارة /20%/ في عامي2005 و2007، قطاع النقل والمواصلات من/11%/ عام 2005 إلى /12%/ عام2007 وقطاع المال والتأمين ارتفع إلى 5% مع الإشارة أن القطاعات ذات الطابع الخدمي تتجه صعوداً). وهكذا نرى عدم صحة الفرضية الثالثة لأن التراجع الأساسي في معدل النمو حصل في قطاعات الإنتاج وخاصة الزراعة والصناعة. أما بخصوص الفرضية الرابعة والتي تقول بأنه لا توجد علاقة بين (المؤشرات الاقتصادية) و (المؤشرات الاجتماعية)، فإننا بعد أن استعرضنا لأهم المؤشرات الاقتصادية فيجب أن ندرس علاقة هذه المؤشرات مع المؤشرات الاجتماعية،

باعتبار أنّ لكل نشاط اقتصادي جوانب اجتماعية مرافقة له. وسنقوم بدراسة مقارنة لأهم المؤشرات الاجتماعية المنفذة والمخططة،ومن ثمّ نحدد مدى علاقتها مع درجة تنفيذ الأهداف الاقتصادية التي ناقشناها في (الفرضية الثانية)، وعندها نستطيع أن نحدد هل توجد علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أم لا؟. ومن خلال ماورد في الخطة الخمسية العاشرة وحسب الاحتمال المتفاءل، فإننا ومن خلال التحليل والمقارنة بين المحقق والمخطط وجدنا أن أغلب الأهداف الاجتماعية لم تتحقق، وهذا يؤكدّ العلاقة الكائنة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكمثال على ذلك فإن معدل الأمية في نهاية الخطة التاسعة كان 19 % وتمّ التخطيط لتخفيضه في الخطة الخمسية العاشرة إلى 14%، لكن المحقق كان 14,8%، أما بالنسبة إلى مؤشر معدل السكان تحت خط الفقر فقد زاد في عام2009 إلى11,5% بزيادة عن المحقق في الخطة الخمسية التاسعة وعن المخطط في الخطة الخمسية العاشرة. ويمكن متابعة هذه المقارنة لباقي المؤشرات الأخرى كما في الجدول التالي (انظر موجز الخطة صفحة 30):

الجدول رقم 3 المرامي الاجتماعية الرئيسية المستهدفة في الخطة الخمسية العاشرة

المرمى	الوضع في الخطة الخمسية التاسعة	مرامي الخطة الخمسية العاشرة	المحقق 2009
معدل وفيات الأطفال بالألف	19,3	16	17,1 لم ينفذ
معدل الخصوبة الكلي %	3,58	3,2	3,6 لم ينفذ
معدل وفيات الأمهات عند الولادة لكل 100 ألف	58	45	56 لم ينفذ
معدل تنفيذ شبكات الصرف الصحي في المدينة	%98	%98	%92 لم ينفذ
معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي	%82	%98	93 لم ينفذ
معدل الالتحاق بالتعليم ماقبل الأساسي	%11,3	%30	%12 لم ينفذ
معدل التسرب في مرحلة التعليم الأساسي	%4,4	%1	%2,8 لم ينفذ
معدل الأمية فوق 15 سنة	19	14	14,8
معدل السكان تحت خط الفقر الأدنى	11,4	8,7	11,5

إضافة إلى هذه المؤشرات، يمكن أن نقارن أيضاً بين معدلات البطالة التي تعتبر آفة اجتماعية، تعبر عن عجز النشاط الاقتصادي عن توفير فرص عمل للمنضمين إلى سوق العمل. لقد بلغت معدلات البطالة الفعلية للسنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية العاشرة أي للأعوام (2008,2007,2006) وبالتسلسل (8,2%-8,4%- 10,9%)، أما معدلات البطالة المخططة فكانت ولنفس الفترة وحسب التسلسل (11,6%،9,6%، 8%). وبلغت بنفس الوقت معدلات التضخم (10%-4,5%-15,5%) بينما المخطط كان بحدود 5% ومن المعروف أن التضخم يترك آثاره المباشرة على الناس وخاصة ذوي الدخل المحدود، ويجعل ظروف حياتهم صعبة، لأنه يرتبط بتراجع قوتهم الشرائية. ونظرا للآثار السلبية المترتبة على التضخم فقد أكدّ (فلاديمير إيليتش لينين) في معرض هجومه على الرأسمالية قائلا [16] إنّ أفضل السبل لتحطيم الرأسمالية هي طباعة المزيد من البنكنوت وإغراق الأسواق بها، الأمر الذي من شأنه إفساد النظام النقدي. وهكذا نجد أن عدم تنفيذ الأهداف الاقتصادية أدى إلى تراجع في تنفيذ الأهداف الاجتماعية، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الرابعة، والتي تقول بأنه لا توجد علاقة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وبرأينا أن من أهم الأسباب التي أدّ ت إلى ذلك نذكر ما يلي:

1. أن معدل الاستثمار المخطط/27%/من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق. فقد ذكر تقرير الحكومة الاقتصادي الصفحة/18/ بأن الاستثمار الكلي حافظ على نسبته من الناتج المحلي بحوالي23% في عامي 2006 و2007، علما أن النسبة المقررة هي27%. ومن المعروف والمؤكد أن الاستثمارات هي التي تنعكس إيجاباً على المؤشرات الاجتماعية، باعتبارها الحامل الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة إذا وجهت الوجهة الصحيحة وكانت موجهة نحو استثمار الموارد المتوفرة. وهذا أدى إلى عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادية.

2. إن عدم تحقيق معدل النمو الاقتصادي بحدو7% بل بقائه بشكل وسطي5,4%، أدى إلى زيادة معدل البطالة عن المخطط،وهذا ينسجم مع قانون (أوكين Okun Law) ومضمونه (أن معدل البطالة يرتفع بنحو نقطة مئوية عند كل هبوط لمستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار2% مقارنة بمستوى الناتج المحلي المتوقع في ظلّ التشغيل الكامل للموارد المتاحة). ومع انخفاض معدل النمو الاقتصادي زاد معدل البطالة.

3. إن ارتفاع معدلات التضخم الفعلية عن المخططة كان بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأسعار المستوردات وخاصة لسلع الصناعة التحويلية،والتي يمكن أن نجد البديل عنها وقد بلغت نسبتها من إجمالي المستوردات وللسنوات المذكورة أكثر من90%. ومن المعروف أن الدول المتطورة ماهرة في تصدير التضخم عندها مع سلعها إلى خارج حدودها.

4. إن العوامل السابقة أدّت إلى تراجع قدرة ذوي الدخل المحدود، وارتفاع معدل الفقر، أي مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات غير الغذائية الأساسية، وبالتالي عجزهم عن تخصيص ما يلزم للأمور الصحية، فزاد معدل وفيات الأمهات عند الولادة عن المخطط، وكذلك زيادة معدلات الأمية عن المخطط وغيرهما من المؤشرات الأخرى، وانعكس هذا بشكل مباشر على زيادة معدل السكان تحت خط الفقر ليبلغ 11,5% وليزيد عن المخطط البالغ 8,7%. وهكذا نجد أن هذه الفرضية غير صحيحة.

ثانياً- معالم الخطة الخمسية الحادية عشرة للفترة 2011- 2015:

بعد أن استعرضنا مقارنة بين المخطط والمنفذ في السنوات الأربع من الخطة الخمسية العاشرة. فبرأينا يجب أن تنطلق الخطة الخمسية الحادية عشرة مما تحقق من الأهداف،ومعرفة الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق بعضها. والهدف الأساسي هو تحديد الإجراءات الواجب اعتمادها للإنتقال بالمجتمع السوري نحو الأفضل، بحيث يكون اقتصادنا ذو قدرة تنافسية أعلى، وقادر على توليد فرص عمل أكثر لتقليل معدل البطالة، وتحسين الدخل، وتقليل معدل الإعالة، أي نسبة السكان تحت سن 15 سنة وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل، وخاصة في زمن يشهد فيه العالم فوضى اقتصادية عامة وشاملة ويسيطر عليها حالات عدم اليقين، بتحولات المستقبل من جراء آلية الاستقطاب الليبرالية التي تمارسها الدول المتطورة. ومن المعالم الأساسية التي يجب أن تنطلق منها الخطة القادمة لتكون الأهداف واقعية وممكن تطبيقها والوصول إلى تنفيذها على أرض الواقع وتقل عندها الفجوة بين المخطط والمنفذ كما حصل في الخطط السابقة، وفي ضوءا ما أشار إليه قائد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد عندما قال: (لا نريد أن نضع خطة طموحة وليست لدينا الإمكانيات لتنفيذها). ولتحقيق ذلك لابد برأي الباحث من تطبيق الخطوات التالية، وأن تكون معالم ومرتكزات للخطة القادمة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. اعتماد الموضوعية والواقعية عند وضع الأهداف المحققة، واعتبارها نقطة انطلاق لاستشراف معالم المستقبل ولخمس سنوات قادمة، ومراعاة المتغيرات الداخلية والخارجية والطارئة والمتوقعة، وتأثيراتها في المستقبل. عندها نستطيع وضع سياسة لاستنفار قوى الإنتاج المجتمعية الكامنة والمعتمدة على الاستغلال الأمثل لهذا الموارد وفي

مقدمتها الموارد البشرية، لأن الثروة في هذه الموارد وليست في الموارد المادية رغم أهميتها وفي العقول وليست في الحقول رغم أهميتها أيضاً. لأن المستقبل يتأثر بشكل مباشر بالحاضر والواقع الراهن، وهذا يتطلب إعطاء المزيد من الصلاحيات لهيئة تخطيط الدولة في مراقبة تنفيذ الخطة العامة التي بنيت على أساس الخطط الجزئية من قبل المؤسسات والشركات والوزارات.

ب. اعتماد رؤية إستراتيجية أو صورة ذهنية للمستقبل جوهرها العمل للانتقال بالمجتمع السوري نحو الأفضل بالمقارنة مع الحاضر. ويجب أن تبنى هذه الرؤية على أساس الانتقال من الأهداف المجردة إلى الأقلّ تجريداً، ثمّ إلى الأهداف الملموسة،كما في التسلسل التالي:

مجال ا لهدف ← الهدف ← الإجراءات الواجب تنفيذها ← مستوى التنفيذ ← المراجعة والتقييم

ت. بالاعتماد على ما سبق ومن خلال تحليل الإيجابيات والسلبيات، ومعرفة أسباب النجاح والتعثر،فإننا عندئذٍ نبتعد عن الأحلام والأمنيات الوردية،بتحديد الغايات والمرامي والتحديات التي تواجه المجتمع السوري، سواء كانت داخلية أم خارجية، ويمكن أن نضع أكثر من نموذج للخطة، لكي نضمن عنصر(المرونة) الذي يعتبر من أهم مقومات نجاح الخطة ومواجهة أية أحداث طارئة وغير متوقعة.

ث. تحديد البدائل والخيارات وفقاً لسلمّ الأولويات، ومناقشة كافة البدائل واختيار أفضلها، وبما يتناسب مع الموارد المتاحة، وتوفير الانسجام بين الخطط السنوية والخمسية والطويلة الأجل، لأنّ كلاً منها يجب أن تنسجم وتتناغم مع الأخرى.

ج. صياغة الأهداف النهائية بالاعتماد على مبدأ التحليل والتركيب أي الانتقال من الأهداف الجزئية إلى المؤشرات الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، ضمن علاقات ترابطية بين الموازين الاقتصادية (مادية ومالية وبشرية..إلخ)، قائمة على الربط الجدلي بين السبب والنتيجة .

ح. إسهام القطاعات والشرائح الاجتماعية كافة في إعداد وتنفيذ الخطة، وتوزيع الأدوار بينها من خلال الإدارات المحلية. وبذلك نضمن التوافق بين أركان نجاح الخطة الثلاثة الأساسية وهي: الأهداف الموضوعة، الإرادة، الإدارة، لأن هذا يعني تطوير العمل المؤسساتي والإداري وتكون عندها الخطة ذات مصداقية وقابلة للتطبيق والتنفيذ وبما ينسجم مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري.

خ. صياغة منظومة المؤشرات المعتمدة لتقييم مراحل تنفيذ الخطة بشكل متناسب مع بعضها بعضاً ودراسة وتحليل العلاقات الترابطية والتشابكية بين مقوماتها، وخاصة في الموازين التخطيطية.

د. دراسة التناسب بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الترابطية بين مؤشراتهما مثل: السياسة المالية، والنقدية، والعمالية، والاستثمارية، والتجارية، والاجتماعية...إلخ.

ذ. اعتماد نظام دقيق من المعلومات والبيانات والإحصائيات عن المنفذ والمخطط، ومن ثمّ بناء النماذج الرياضية المناسبة وخاصة نموذج: الاقتصاد القياسي الكلي، الذي يتحدد جوهره في اختيار البدائل الممكنة لإدارة الاقتصاد الوطني، واختيار أفضلها بما يضمن تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، لتحقيق التنمية المستدامة بجوانبها المتعددة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وغيرها، لأن المعلومات الدقيقة تعتبر مقدمة أساسية وموضوعية لنجاح الأهداف المخططة.

ر. التركيز على التعددية والتشاركية بين القطاعات وخاصة العام والخاص، وتفعيل مشاريع الشراكة وفي كل المجالات، وتشجيع القطاع العام للعمل وفقاً لمبدأ الحساب الاقتصادي أي الربح والربحية، والقطاع الخاص ليتحمل مسؤوليته الاجتماعية.

الاستنتاجات والتوصيات:

إضافة إلى الاستنتاجات السابقة المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الفرعية، يتقدم الباحث بالاستنتاجات التالية على مستوى الاقتصاد السوري الكلي:

أ. إنّ الخطة الخمسية العاشرة لم تنفذ أهدافها، بسبب التراجع الأساسي في معدلات النمو الاقتصادية ، وخاصة في قطاعات الإنتاج المادية، ولاسيما الزراعة والصناعة. كما أنه لم يتم إعطاء نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اعتمد في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في شهر حزيران من عام 2005 الأهمية المناسبة، من حيث جوهره وآلية تطبيقه.

ب. ضرورة تنفيذ الاستثمارات المشملة، بحيث نصل إلى أكبر نسبة ممكنة بين المشمل والمنفذ. وهنا تجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل الاستثمار في سورية خلال السنوات الأربع الماضية هو أقل من متوسط معدل الاستثمار الوسطي للدول العربية والبالغ 23,5% [17].

ج. متابعة ما تمّ إقراره في الخطة الخمسية التاسعة ولاسيما في مجال: الاقتصاد غير المنظم، وإدخاله في التنظيم الرسمي، ولاسيما أنه لا يزال وحسب الدراسات الاقتصادية يشكل بحدود42% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن تنفيذ الخطط الخمسية يتطلب مجموعة من الإجراءات، وهنا يقدم الباحث بعض التوصيات التي يراها بناءة ومناسبة، إضافة لما قدمه من توصيات سابقة :

أ. إعداد الخارطة العامة للموارد الاقتصادية وتخصيصها، وزيادة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، والكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر، وإصلاح وتحديث الإدارة العامة، والمنشآت الإنتاجية والخدمية، ودعم مراكز البحث العلمي، لتقوية الإبداع الوطني وتطوير البنية التحتية.

ب. مكافحة كل المظاهر السلبية ومنها التهرب الضريبي بكل أنواعه، ومعالجة واقع تراجع فعالية شركات القطاع العام، وتبعثر شركات القطاع الخاص...إلخ.

ت. وضع سياسة اقتصادية ومالية لمعالجة العجز في الميزان التجاري، وعجز الموازنة، وزيادة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، وترشيد المستوردات. وأن يكون معدل زيادة الصادرات أكبر من معدل زيادة المستوردات، وبما يسهم في تنشيط مفاصل الاقتصاد الوطني، وخاصة تحقيق التوازن بين الصادرات والمستوردات وعندها يكون معدل التغطية أكبر من واحد أو 100%، ونقصد بمعدل التغطية النسبة بين الصادرات والمستوردات خلال سنة واحدة .

ث. البحث عن وسائل وموارد جديدة ،تضمن لنا التعويض عن تراجع الإيرادات النفطية بسبب تراجع الاحتياطيات النفطية. ويكون هذا من خلال تفعيل قطاعات الاقتصاد الوطني، والانفتاح الإيجابي على الاقتصاد الخارجي. والعمل للإنتقال من الاقتصاد الريعي والزراعي إلى الاقتصاد الصناعي والمعرفي، ولاسيما الصناعات ذات المزايا التنافسية والقدرة التصديرية العالية.

ج. إعادة دراسة الدعم الحكومي، وبشكل خاص في مجال القطاع الزراعي والصناعات الناشئة والصغيرة، والعمل على توفير الدعم غير المباشر مثل: تجارب وأبحاث وتسهيلات ائتمانية للمنتجين، وإعداد دراسات تسويقية للسلع السورية المنتجة..الخ.

ح. التنسيق مابين السياستين المالية والنقدية، لأنهما بمثابة القلب المنظم للاقتصاد الوطني والجملة العصبية الضرورية لاستمرار عمله بشكل أفضل. وتطوير دور مصرف سورية المركزي، والموازنة مابين الإيداعات والتسليفات، وضبط الإقراض المصرفي مقابل ضمانات حقيقية لذلك..إلخ.

خ. تفعيل السياسة الاستثمارية، واتي ترتبط بعلاقة قوية وتداخل مباشر مع السياسة النقدية والمالية ، وزيادة معدل الاستثمار إلى أكثر من30%. وتوزيع المشاريع بشكل يتناسب مع التوزع الجغرافي للسكان ومع الموارد الاقتصادية، والتركيز على إقامة المناطق الحرة...إلخ .

د. إيلاء أهمية أكبر للموارد الاقتصادية،خاصة المائية وترشيد استخدام هذه الموارد في المجالات الزراعية والصناعية، باعتماد الطرق الحديثة مثل: الري الحديث، السقاية بالرذاذ، إعادة معالجة المياه في المشاريع الصناعية..إلخ .

ذ. تفعيل نهج التشاركية وإصلاح القطاع العام بحيث يعمل القطاعان العم والخاص على أساس من التكامل والانسجام وليس الإزاحة والإلغاء، وعلى قاعدة المساواة وتحت الخيمة الوطنية، وبما يضمن زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية لكل مفاصل الاقتصاد الوطني بغض النظر عن طابع الملكية. لأن نجاح أي مشروع اقتصادي لا يتوقف على طبيعة الملكية بل على كيفية إدارته.

ر. تفعيل التخطيط الإقليمي، وتوفير متطلباته المادية والمالية والبشرية، بحيث يتحول إلى داعم حقيقي للتخطيط العام الشامل،مع تحديد دقيق لحدود كل من المركزية واللامركزية.

ز. إدارة النمو الاقتصادي غير المضبوط، بحيث يخدم التنمية الاقتصادية وتسخيره لمصلحة تحقيق التنمية العامة الشاملة، أي أن لا يكون عبئاً عليها، واعتماد نهج التحديث،مع المحافظة على القيم الأصيلة، وإيجاد صيغة من التوافق بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ومراعاة مصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة.

س. توسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والصديقة، وخاصة التوسع شرقاً أي مع الصين وماليزيا وإيران وتركيا..إلخ، ولاسيما بعد أن أرسى السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد مقولة البحار الأربعة، وهي البحر الأحمر والأبيض والخليج العربي وبحر قزوين وتوسيع وتفعيل العلاقات السورية العربية على أساس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المشتركة.

ش. ضرورة التناسب بين المرامي الكمية والإجراءات التنفيذية وتحديد الأدوار الأساسية لكل من القطاعات الاقتصادية، بدليل أن القطاع الخاص لا يزال يعاني من التبعثر وسيطرة الشركات الصغيرة والمتوسطة وأن القطاع العام لا يزال يعاني من مشاكله المتراكمة وأصبحت ككرة الثلج كلما تدحرجت كبرت.

ص. مواكبة النتائج الاقتصادية للتطورات الكبيرة في البنية التشريعية والقانونية من قوانين ومراسيم تشريعية وتنظيمية، فمثلا صدر من عام 2006 ولغاية 25 /2009/12 عدد كبير منها وكانت كما يلي 184 قانوناً و251 مرسوماً تشريعياً– 2049 مرسوماً تنظيمياً (أنظر تقرير الحكومة لعام 2009 صفحة 96).

ض. العمل على تأهيل المنشآت الحكومية والخاصة وفي كل المجالات وخاصة المجالات الخدمية والإنتاجية، أي في القطاعين الاقتصادي والإداري، والعمل على تحسين موقع سورية على قائمة التنافسية العالمية، ومعالجة العجز

في الميزان التجاري، وزيادة فعالية التسويق، لتقليل تراكم المنتجات في المستودعات بسبب عدم تسويقها في السوقين الداخلية والخارجية ..إلخ.

ط. تطوير المنظومة الإدارية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، لأنّ الإدارة هي التي تدير عجلة النمو الاقتصادي، وهي المنسق الأساسي للعمل الحكومي .

المراجع:

1- شفيركوف، تشيريفيك. المبادئ الأولية للتخطيط. دار التقدم، موسكو،1964، .59

2- هرمز، نور الدين. كتاب التخطيط الإقتصادي .منشورات جامعة تشرين، كلية الإقتصاد، 2002 ، 21 .

3- سعيفان، سمير. قضايا الإقتصاد السوري. منشورات أطلس للنشر والتوزيع، سورية، دمشق عام 2009، 149

4- كارسون، روبرت. ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها. الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر،1994، 146 .

5- ساموبلسون، بول؛ هاوس، نورد.علم الاقتصاد.الطبعة الأولى، دار ناشرون، بيروت،2006، 451.

6- موجز الخطة الخمسية العاشرة في سورية ، منشورات هيئة تخطيط الدولة، عام 2008، دمشق 13.

7- التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة لعام 2009. رئاسة مجلس الوزراء، في سورية، كانون الأول 2009، دمشق 2009، 18.

8- التقرير الوطني الأول لتنافسية الإقتصاد السوري، رئاسة مجلس الوزراء ، سورية، دمشق، 2009، 47.

9- نشرة الإنتاج والناتج والفائض والعجز في القطاع العام الصناعي خلال عامي 2007 و 2008 ، المكتب المركزي للإحصاء في سورية، دمشق تشرين الثاني 2009، جدول رقم /1/ 3 .

10- التقرير الاقتصادي للنصف الأول من عام 2009، وزارة الصناعة ،2009، دمشق، 2 .

11- منشورات UNIDO نشرة برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية، رؤية 2015-2020، الاستراتيجيات والخطط التنفيذية، 106.

12- سلمان، حيان . صحيفة الاقتصادية السورية، عدد 85، تاريخ 2009/3/15، 17 دمشق.

13- وديع، محمد عدنان. التنافسية وتحدي الاقتصاديات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت عام 2005، 43.

14- تقرير هيئة الاستثمار السوري. تقرير الاستثمار السوري الثاني في سورية لعام 2008، دمشق 2008، 44.

15- هرمز، نور الدين، قنوع، نزار. مبادئ الاقتصاد. منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، عام 2008 ،325.

16- نورد، هاوس، سامو يلسون . كتاب علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، ناشرون، الطبعة الأولى 2006 ، 703 .

17- منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية ، ملف تقارير عام 2008 ، دمشق، عام 2009 ، 377.